

# تحرك عاجل

## تمديد اعتقال محام فلسطيني

لا يزال المحامي الفلسطيني الفرنسي صلاح الحموري معتقلاً في إسرائيل دون توجيه أي تهمة إليه أو محاكمته، بعد إنهاء إضرابه عن الطعام الذي استمر 19 يوماً، للاحتجاج على تجديد أمر اعتقاله الإداري. ويتعرض المدافع عن حقوق الإنسان لمضايقات مستمرة من جانب السلطات الإسرائيلية منذ عام 2002، ويتضمن ذلك اتخاذها إجراءات ترمي إلى تجريدته من إقامته في القدس، ومواصلتها اعتقاله إدارياً منذ مارس/آذار 2022. وقد أمضى صلاح الحموري 15 يوماً داخل زنزانه انفرادية صغيرة ومنتسخة بلا نافذة، دون السماح له بأي اتصال بالعالم الخارجي، عقاباً له على إضرابه عن الطعام، إلى جانب 29 أسيراً فلسطينياً آخرين. ويجب على السلطات الإسرائيلية إطلاق سراح صلاح الحموري فوراً، ما لم تُوجَّه إليه أي تهمة على وجه السرعة، وضمان السماح له بالاحتفاظ بإقامته في القدس ومواصلة عمله في مجال حقوق الإنسان دون خوفٍ من أي أعمال انتقامية.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بكلماتكم الخاصة أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

وزير الدفاع بيني غانتز

وزارة الدفاع

37 شارع كابن، الكرياه،

تل أبيب 61909، إسرائيل

فاكس: 972-3-6916940

البريد الإلكتروني: [bgantz@knesset.gov.il](mailto:bgantz@knesset.gov.il)

تويتر: @gantzbe

السيد الوزير،

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن بالغ القلق بشأن الاعتقال الإداري العقابي للمحامي الفلسطيني الفرنسي صلاح الحموري، دون توجيه أي تهمة إليه أو محاكمته، وبشأن استمرار تعرّضه للمضايقات؛ ففي 7 مارس/آذار 2022، قُبِضَ عليه، وأصدر القائد العسكري التابع للجيش الإسرائيلي بالصفة الغربية المحتلة، في 10 مارس/آذار 2022، أمراً باعتقاله الإداري لمدة ثلاثة أشهر، لتمتد مدة اعتقاله دون تهمة أو محاكمة حتى 6 يونيو/حزيران 2022، دون أن تُتاح له أي سُبلٌ فعّالة للطعن بأمر اعتقاله. وقد جُدد الأمر مرتين منذ ذلك الحين، كانت الأخيرة في 4 سبتمبر/أيلول 2022، قبل الموعد المُتَوَقَّع لإطلاق سراحه بساعات قليلة؛ ومن المُقرر حالياً انتهاء مدة أمر اعتقاله في 4 ديسمبر/كانون الأول 2022.

وخلال تلك الفترة، نقلت مصلحة السجون الإسرائيلية صلاح الحموري قسرياً، في 26 يوليو/تموز 2022، إلى سجن هداريم، بعد تصنيفه سجيناً يُمثّل خطراً أمنياً شديداً (التصنيف الذي يُعرّف بالعبرية بمصطلح "سجاف"). وكان قد نُقل إلى السجن بعد إرساله رسالة مفتوحة إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بوقت قصير للإعراب عن قلقه إزاء مُعاقبته بسبب نضاله السلمي. وفي 25 سبتمبر/أيلول 2022، أُضرب صلاح الحموري عن الطعام، إلى جانب 29 أسيراً فلسطينياً آخرين رهن الاعتقال الإداري، للاحتجاج على استخدام إسرائيل هذا النمط القاسي والجائر من الاحتجاز، على نطاق واسع ونحو ممنهج. ونُقل الحموري، عقاباً له على إضرابه عن الطعام، إلى زنزانة عزل قذرة في 28 سبتمبر/أيلول 2022، تبلغ مساحتها أربعة أمتار مربعة فقط، دون أي منفذ لاستنشاق الهواء الطلق أو رؤية الضوء الطبيعي لمدة 15 يوماً، وحُرِمَ من أي نوعٍ من الاتصال بالعالم الخارجي.

وإضافة إلى ذلك، لا تزال تُساورنا بواعتث القلق إزاء مواجهة صلاح الحموري خطراً حقيقياً بترحيله، عقب الخطوات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية منذ سبتمبر/أيلول 2020 لتجريده من إقامته الدائمة، مع استخدام أمر الاعتقال الإداري ضده لتسريع الإجراءات الرامية إلى ترحيله القسري؛ ووفقاً لمحامي صلاح الحموري، مارس مسؤولو السجن الإسرائيليون الضغوط على مُوكله، أثناء حبسه الانفرادي؛ إذ قالوا له إنه سيُطلق سراحه، إذا وافق على الرحيل عن القدس والذهاب إلى فرنسا.

ومن ثمّ، نحثكم على الإفراج الفوري عن صلاح الحموري وجميع المعتقلين الإداريين الآخرين ما لم تُوجّه إليهم على وجه السرعة إحدى التهم الجنائية المُعترف بها دوليًا في محاكمة تُطبق فيها إجراءات تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ونحث السلطات أيضًا على ضمان السماح للحموري بالاحتفاظ بإقامته في القدس ومواصلة عمله في مجال حقوق الإنسان، دون خوف من الأعمال الانتقامية.

مع خالص الشكر،

صلاح الحموري محام فلسطيني فرنسي يعيش في ضاحية كفر عقب في القدس الشرقية، ويحمل تصريحًا بالإقامة في القدس، ويعمل باحثًا ميدانيًا لدى مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وهي مؤسسة غير حكومية تعمل على تقديم المساعدة القانونية وحماية حقوق الأسرى، وقد صنفتها الحكومة الإسرائيلية، مع خمس مؤسسات مجتمع مدني أخرى "منظمة إرهابية" دون أي أساس، في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وأدان خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هذا التصنيف باعتباره إساءةً لاستخدام تدابير مكافحة الإرهاب و"هجومًا مباشرًا على الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان وعلى حقوق الإنسان في كل مكان". ودأبت السلطات الإسرائيلية على مضايقة صلاح الحموري واستهدافه؛ فقد اعتقلته السلطات مرات عديدة منذ عام 2000، وتضمنت مرتين أُحْتَجَزَ فيهما بموجب أمر اعتقال إداري لمدة خمسة أشهر في 2004 و13 شهرًا بين 2017 و2018.

وانتهكت السلطات الإسرائيلية كذلك حق صلاح الحموري في حرية التنقل والحق في العيش مع أسرته. ويواجه أيضًا خطر الترحيل القسري إذ اتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات ترمي إلى إلغاء إقامته في القدس؛ ففي 3 سبتمبر/أيلول 2020، أبلغت وزارة الداخلية الإسرائيلية صلاح الحموري بأنها تعزّم إلغاء إقامته الدائمة، بسبب "عدم ولائه" لدولة إسرائيل. وينتظر الحموري إصدار المحكمة الإسرائيلية العليا قرارها النهائي بشأن ذلك، بعد استفاده إجراءات الطعن. ووفقًا لما ذكره محامي صلاح الحموري، ثمة بواعت قلق بشأن استخدام أمر الاعتقال الإداري الأخير ضد موكله لتسريع الإجراءات الرامية إلى ترحيله قسريًا. وفي 26 يوليو/تموز 2022، نُقِلَ الحموري إلى سجن هداريم شديد الحراسة، وصُنِفَ سجينًا يُمَثَلُ "خطرًا أمنيًا شديدًا". وفي 25 سبتمبر/أيلول 2022، انضم إلى إضراب جماعي عن الطعام نظّمه 30 أسيرًا فلسطينيًا رهن الاعتقال الإداري للاحتجاج على استخدام إسرائيل الاعتقال الإداري على نحو جائر وقاسٍ؛ ونتيجة لذلك، وُضِعَ في زنزانية انفرادية لمُعاقبته وُجِّعَ بها لمدة 15 يومًا بزنانة العزل التي لم تتجاوز مساحتها أربعة أمتار مربعة، وكانت متسخة وتُعْج بالحشرات، دون أي منفذ لاستنشاق الهواء الطلق أو رؤية الضوء الطبيعي. وحُرِمَ الحموري كذلك من أي نوعٍ من الاتصال بالعالم الخارجي، ووُضِعَ تحت المراقبة المتواصلة بالفيديو خلال تلك الفترة. وعلاوة على ذلك، تعرّض للضغوط من جانب مسؤولي السجن الإسرائيليين، الذين قالوا له إنهم قد يُفْرَج عنه إذا وافق على مغادرة القدس، مسقط رأسه، والذهاب إلى فرنسا.

وفي 2021، تعرّض صلاح الحموري، إلى جانب خمسة مدافعين فلسطينيين عن حقوق الإنسان، [للاختراق الإلكتروني باستخدام برمجية التجسس "بيغاسوس"](#)، التي طوّرتها مجموعة "إن إس أو" الإسرائيلية المتخصصة في المراقبة السببية.

وبموجب إجراء الاعتقال الإداري، تحتجز سلطات الدولة الإسرائيلية الأفراد دون أي نية لمقاضاتهم في محاكمات جنائية. ويمكن تجديد أوامر الاعتقال إلى أجل غير مُسمى، ولا يُكشَف عن أي أدلة، ما يعني أن المُعتقلين لا يمكنهم الطعن على نحو فعّال في قرارات اعتقالهم ولا معرفة موعد إطلاق سراحهم. وقاطع مئات الفلسطينيين المُعتقلين إدارياً، ومن بينهم صلاح الحموري، من 1 يناير/كانون الثاني وحتى 1 يوليو/تموز 2022، المحاكم العسكرية الإسرائيلية، احتجاجاً على اعتقالهم دون توجيه أي تهمة إليهم أو محاكمتهم.

وتُشير الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية وغيرها من مجموعات حقوق الإنسان على مدى عقود، إلى تعمّد استخدام الاعتقال الإداري باعتباره سياسة إسرائيلية متعمّدة لاحتجاز الأفراد، بما يشمل سجناء الرأي المعتقلين لمجرد ممارسة حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، ومُعاقتهم بسبب آرائهم ونضالهم لمناهضة سياسات الاحتلال. وبحسب ما ذكرته مؤسسة الضمير، فإنه بحلول 10 أكتوبر/تشرين الأول 2022، بلغ عدد المعتقلين إدارياً في السجون الإسرائيلية حوالي 800 فلسطيني من بينهم ثلاثة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، وهم عرضة لتمديد اعتقالهم لأجل غير مُسمى دون تهمة أو محاكمة؛ وقد اشتمل العدد الإجمالي لهؤلاء المُعتقلين على امرأتين وستة أطفال، بينما كانت بقيتهم من الرجال.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو العبرية**

يمكن استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 26 ديسمبر/كانون الأول 2022**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: صلاح الحموري (صيغ المذكر)**

رابط التحرك العالج السابق:

[/https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/5689/2022/ar](https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/5689/2022/ar)